

بيان ادانته واستنكار

للعدوان التركي المسافر على أهلنا في القامشلي (قامشلو) بريف الحسكة

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، ببالغ القلق والاستنكار، المعلومات المؤلمة والمدانة، عن استهداف قوات الاحتلال التركية مدينة القامشلي (قامشلو)، مدينة المحبة والتسامح، بالطائرات المسيرة وبالصواريخ، بتاريخ 06-08-2022، وذلك على المناطق التالية: حي الصناعة وعلى منطقة مشفى جيان - كوكيد 19 شمال مدينة القامشلي بالقرب من المحزام الشمالي وعلى حي قنة المسؤول إضافة إلى قصف قرية سيكيركا شرق القامشلي وقرية ملا سباط على الطريق الدولي في ريف مدينة القامشلي، ولقد أدى الاستهداف العدوانى التركي إلى وقوع العديد من الضحايا- المقتلى والجرحى، من مدنيين وعسكريين، من المواطنين السوريين، ووفقاً لمصادر اعلامية متطابقة، وفي حصيلة غير نهائية، فقد اسفرت عن مقتل 8 مواطنين سوريين وإصابة أكثر من 14 مواطناً سورياً، بينهم أطفال ونساء وشيوخ، بجروح متفاوتة، وفيهم حالات حرجة. كما أسفرت التفجيرات الإلهامية عن إلحاد الأضرار المادية الكبيرة بالممتلكات وبالسيارات والأبنية والمحال المجاورة.

المضحايا من المدنيين والعسكريين:

1. أحمد علي حسين مدني

2. آهنت أكرم حسين مدني

3. اديب حمشو مدني

4. هيفين عثمان مقاتلة من وحدات الدفاع الذاتي

5. مظلوم سعد الدين أسعد عضو في مؤسسة المانضباط العسكري

6. علي المسلم مقاوم من وحدات الدفاع الذاتي

7. محى الدين إبراهيم مقاتل من وحدات الدفاع الذاتي

8. ماهر العزبة مقاتل من وحدات الدفاع الذاتي

أسماء بعض الضحايا المجرحى من المدنيين:

1. محمد صالح 12 سنة

2. ميران صلاح 10 سنوات

3. ايلان صلاح 5 سنوات

4. بلند محمد شمس الدين 16 سنة

5. حلبة رشيد 33 سنة

6. آرين عبد العزيز الحسن 38 سنة

7. علي حسين

ويقوم الجيش التركي المحتل والمجموعات المسلحة المتعاونين معه، بعدوان مستمر وهجمات متواصلة على أهلنا في المناطق الحدودية السورية-التركية، مستعملين مختلف صنوف الأسلحة الثقيلة والمدفعية والصاروخية والمطائرات المسيرة.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا، إذ نتقدم بالحر التعازي القلبية، إلى ذوي الضحايا، الذين قضوا نتيجة الجرائم العدوانية التركية والمتواصلة والمرتكبة . واخرها بحق أهلنا بالقامشلي (قامشلو) ريف الحسكة، متمنين لجميع الجرحى الشفاء العاجل، فإننا نسجل إدانتنا واستنكارنا لجميع الاعتداءات على السيادة السورية والمراضي السورية وعلى المواطنين السوريين .

ونشير إلى رسوخ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والذي ورد في نص ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على تأكيد ذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

نورد منها:

المقرر 2131/قانون الأول 1965، حول (إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها)، وكذلك في

المقرر 2625 تشرين الأول 1970 حول (إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات المودية ، والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) والذي يعتبر المحرص على ضمان تطبيق تلك المبادئ

على أفضل وجه في المجتمع الدولي، وتدعينها وإنمايتها التدريجي، من شأنه تعزيز تحقيق مقاصد الأمم المتحدة

و كذلك في

المقرر/ 2734/ كانون الأول 1970 (الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي)، والمدعوة إلى الاستفادة

المتكاملة من الوسائل، والمطرق التي ينص عليها الميثاق، لتسوية أي نزاع، أو أية محاولة يكون من شأنها استمرارها تعريض السلم والمأمن الدوليين للخطر.

و

المقرر/ 3314/ عام 1974 ، بشأن تعريف العدوان حيث بينت المادة الأولى ، بما يعني إن كل استخدام للقوة المسلحة ، من قبل دولة ما ، ضد سيادة دولة أخرى ، أو سلامتها الإقليمية ، أو استقلالها ، يعتبر عدوانا.

و

المقرر/ 155/32/ كانون الأول 1977 .(إعلان تعميم، وتدعيم الانفراج الدولي

) .

المقرر

/

103/39//

9

كانون الأول 1981.(إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في المسؤولون الداخلية للدول).

فإننا نعتبر هذه الجريمة المفظيعة استكمالاً وتوالياً لمسار دوامة العنف الدموية وما يرتكب من الجرائم الوحشية بحق جميع المواطنين السوريين، ونؤكّد من جديد على تخوفاتنا المشروعة على المواطنين السوريين ضحية المصراحت والمحرب الكارثية وتصفية المحسّبات الدولية على المارضي السورية، وشمنها المخالي جداً المدفوع من دماء وحياة وامان السوريين. وا

ذ تعتبر هذا العدوان المتصري على سورية والمواطنين السوريين، جريمة بحق الإنسانية،

ترتقي إلى مصافي الجرائم الجنائية والتي يتوجّب معاقبة مرتكبيها أيّاً كانوا، ونطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه كل الاعتداءات والمجازر والجرائم التي تعرض لها السوريون ومحاسبة مرتكبيها. وننوجه إلى مجلس حقوق الإنسان الدولي من أجل تحمل مسؤولياته التاريخية وللقيام بدوره أمام هذه الحالة الكارثية والمدموية المستمرة على المارضي السورية، ولكي يقوم مجلس حقوق الإنسان الدولي بدور أكثر فعالية أمام هذه المشاهد الدامية المتواصلة على المارضي السورية. وندعو كافة المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، أن تقف أمام مسؤولياتها التاريخية أمام الأحداث في سورية، والتي هي الآن في خضم الحرب المتعددة على أراضيها، والسلم الأهلي بات فيها مهدداً بعد أن تمت إراقة الدماء، وهذا التدهور لن يضر في سورية وحدها بل بجميع شعوب ودول المنطقة، وننوجه إلى الأمم المتحدة وإلى أعضاء مجلس الأمن الدائمين وإلى جميع الهيئات والمؤسسات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل:

1. ممارسة كافة الضغوط الجدية والمفعالة على الحكومة التركية المحتلة، من أجل إيقاف عدوانها اليومي على الشمال والشمال

الشرقى المسوّرى.

2. الانسحاب المفوري وغير المشروط للقوات التركية والمعاونين معهم، من جميع الأراضي السورية في الشمال والشمال الشرقي السوري، والتي تدخلت بها واحتلتها.
3. فضح مخاطر الاحتلال التركي وعدوانه وما نجم عن العمليات العسكرية التركية من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعریضهم لعمليات ذروج واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.
4. ممارسة مختلف الضغط على الحكومة التركية والمسلحين السوريين المتعاونين معهم، من أجل ايقاف استهدافهم للمدنيين والمك나يس ودور العبادة والممتلكات الخاصة والعامة، وقطع أشجار الزيتون والأشجار المثمرة ونهب المحاصيل الزراعية، وإيقاف نهب وسرقة المحلات والبيوت.
5. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المفیدة السورية لحقوق الإنسان والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة في سوريا، تقوم بالكشف عن جميع انتهاكات التي تم ارتكابها منذ بدء التدخلات التركية في سوريا وحتى الان، وعن المسؤولين من قوى الاحتلال الذين تسببا بوقوع ضحايا (قتل وجرح)، من أجل أحالتهم إلى القضاء المحلي والإقليمي والدولي ومحاسبتهم.
6. دعوة المنظمات الحقوقية والمدنية السورية، للتعاون من أجل تدقيق وتوثيق مختلف الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها القوات المحتلة التركية منذ بدء العدوان التركي وحتى الان، من أجل بناء ملفاً قانونياً يسمح بمتابعة وملاحقة جميع مرتكبي انتهاكات، سواء كانوا أتراك أم سوريين متعاونين معهم، كون بعض هذه انتهاكات ترقى لمستوى الجرائم ضد الإنسانية وتستدعي إحالة ملف المرتكبين للمحاكم الجنائية الدولية والعدل الدولي.
7. دعوة الجهات والمؤسسات الدولية المعنية بتلبية الاحتياجات المعيشية والاقتصادية والإنسانية لمدن وقرى الشمال والشمال الشرقي السوري المنكوبة وللأهالي المهجرين، وإغاثتهم بكافة المستلزمات المضورية.
8. العمل الشعبي والحقوقي من كافة المكونات الأصلية من أهالي مدن وقرى الشمال السوري، من أجل مواجهة وإيقاف المخاطر المتزايدة جراء ممارسات قوات الاحتلال العنصري التي اعتمدت التهجير القسري والعنف والتطهير العرقي، والوقف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي تعتمد على تغيير البنية الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وعنصرية وتنصريه تضرر كل أنسن المسلم الأهلی والتعايش المشترك.

دمشق في تاريخ 1282022

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سوريا

1. منظمة حقوق الإنسان في سوريا - ماف.

2. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا.

3. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سوريا. روانكة.

4. الملجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المراصد).

5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا.

6. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (DAD).

7. نجاح الدفاع عن المحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا (ل.د.ج).